في الحدث

▪ حازم مبيضين

واجب الدفاع عن الأردن

تؤشر التقارير المعادية للأردن كياناً وقيادةً، على حجم تأثير هذا البلد في المعادلة الإقليمية، مثلما يثير الاستهجان موقف إعلام الأردن الذي اختصر دوره في نقل تلك التقارير، كما يثير الغضب صمت السياسيين سواء كانوا في الحكم أو المعارضة على تلك التقارير، ومن أبرزها تقرير معهد ترومان لأبحاث تقدم السلام، التابع للجامعة العبرية في القدس، الذي أشار إلى أن هناك خطة لاغتيال الملك عبد الله الثاني لتغيير المنطقة بكاملها، وهو تقرير نشرته صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية، وجاء بعد أسبوع من نشر صحيفة الواشنطن بوست الاميركية تساؤلا تحت عنوان " ماذا لو تم اغتيال الملك عبدالله بأيد أردنية ".

تعترف الصحيفة الاسرائيلية بأن هناك بالفعل تفكيراً جدياً للخلاص من عبدالله الثاني، لأن الخلاص منه يترتب عليه اشياء بالغة الأهمية، ستغير تاريخ الصراع في المنطقة وذلك من خلال انشاء وطن بديل للفلسطينيين في الأردن، وشطح الخيال بها إلى حد نشر سيناريو الاغتيال والنتائج التي يمكن أن تتمخض عن ذلك، وكذلك الأطراف التي ستدعم هذا الخيار، ثم شكل الأردن القادم، وتدعو إسرائيل لدعم العهد الجديد بكل ما أوتيت من قوة، وأن تسخر له كل إمكانياتها المتاحة وغير المتاحة، وان تضغط على الولايات المتحدة وأوروبا لمنع انزلاق البلد إلى مواجهات مسلحة، كما عليها أن تدعم الجيش الأردني، ليحفظ الأمن في هذه المرحلة العصيبة.

كتبة مثل هذه التقارير لا يعرفون الأردن ولا الأردنيين، وهم ينطلقون من أمانيهم وتطلعاتهم لفبركتها، علها تؤثر هنا أو هناك، عند بعض ضعاف النفوس وأصحاب الهوى، لكن المؤسف أن الإعلام الأردني تخلى عن دوره الرئيس في تعرية كل هذه الافتراءات، والتزم جانب الصمت، وكأن الأمر لا يعنيه، ويعيد الموقف الراهن إلى الذاكرة أيام عز الإعلام الأردني، حين كان صلاح أبو زيد ومن هم على شاكلته صناع سياسات، وليسوا مجرد أقلام وأبواق للتنفيذ، يومها كان ذلك القطاع يستهوي حتى أبرز الساسة في تاريخ الدولة الأردنية، فكان وصفي التل يساهم ويتدخل حتى في كلمات الأغاني، وكان حابس المجالي يساهم بذائقته الشعرية الخلاقة في كتابتها.

المؤسف أكثر أن المشتغلين بالسياسة انشغلوا بالصراعات الجانبية الصغيرة عن هذه التقارير، فلم نسمع من أي منهم رداً على هذه الأكاذيب أو تفنيداً لها، لأن هؤلاء منشغلون عن قضية كبيرة كهذه بقضايا صغيرة، مرتبطة بالمكاسب المنتظرة من كولساتهم، أو من التظاهرات التي يسيرونها، والتي فقدت معانيها وباتت عبئاً حتى على من يتبناها، وكان في الظن أن هؤلاء، معارضين وموالين، سينبرون بكل طاقتهم للدفاع عن كيان وطنهم، الذي ارتوى بدماء الشهداء دفاعاً عن كل ذرة تراب فيه، وهو الوطن الذي منحهم حيثياتهم وبدونه ما كانوا ليكونوا شيئاً.

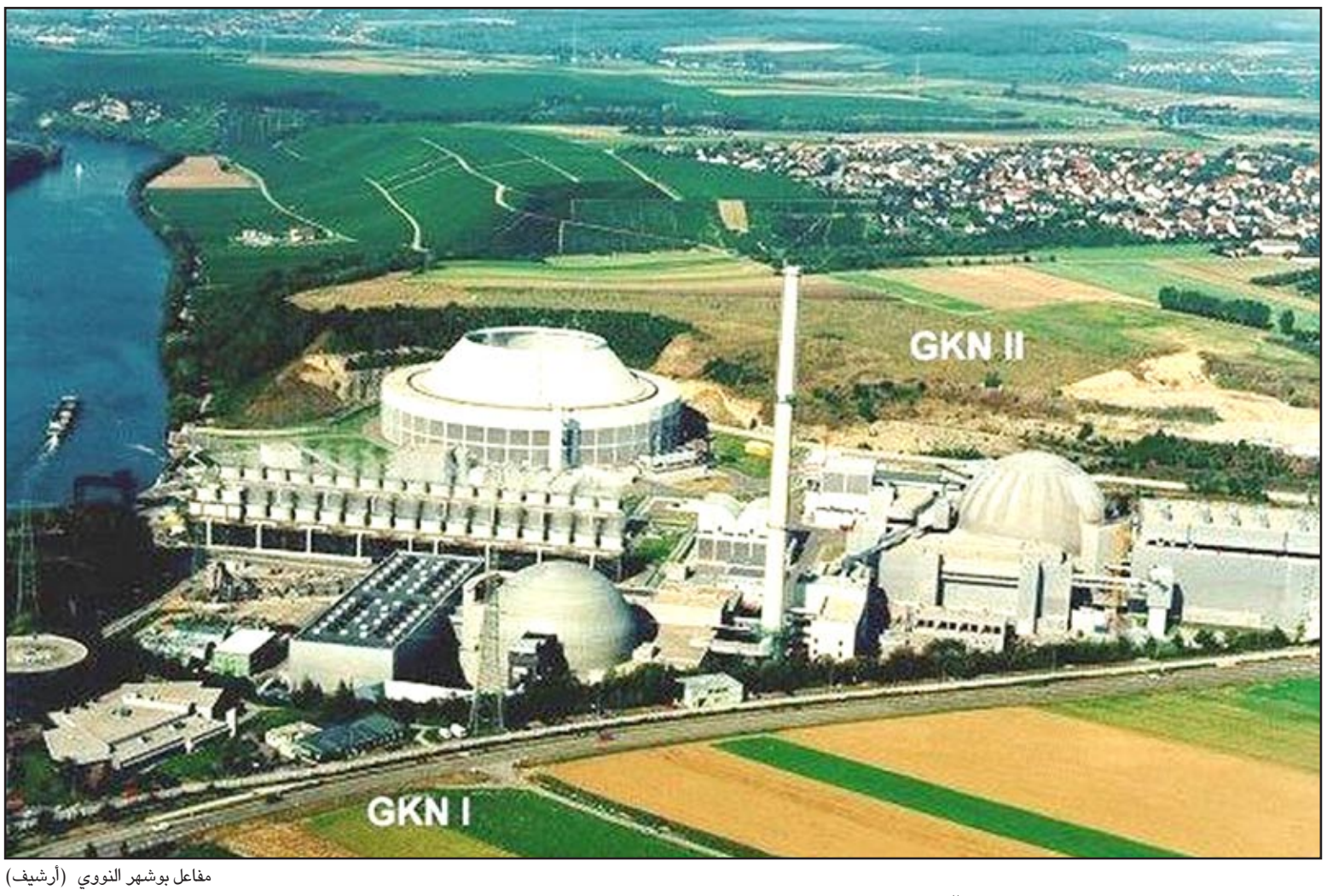

مفاعل بوشهر النووي (أرشيف)

قال وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا ان العمل العسكري ضد ايران قد تترتب عليه "آثار خطيرة" في المنطقة وذلك بعد ساعات من تحذير ايران من أن أي هجوم على مواقعها النووية سيواجه "بقبضات حديدية". واضاف بانيتا -الذي تولى منصبه في يوليو تموز- أنه يتفق مع سلفه روبرت غيتس فيما ذهب اليه من أن ضربة عسكرية لإيران ستؤدي فقط الى ابطاء برنامجها النووي الذي يعتقد الغرب انه يهدف الى صنع قنبلة ذرية.

وزير الدفاع الأميركي يحذّر من عواقب عمل عسكري ضد إيران

□ **واشنطن / رويترز**

عندما قال تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للامم المتحدة ان طهران عملت فيما يبدو على تصميم قنبلة وانها ربما لا تزال تجري أبحاثا سرا من اجل تلك الغاية.

وتصاعدت التكهنات في وسائل الاعلام الاسرائيلية بان اسرائيل قد توجه ضربة الى المواقع النووية في ايران وترددت تكهنات ايضا في الصحف الغربية بهجوم امريكي محتمل.

وحذرت ايران بأنها سترد على أي هجوم بضرب اسرائيل والمصالح الامريكية في الخليج. ويقول محللون ان طهران قد تنتقم باغلاق مضيق هرمز الذي يمر به حوالي ٤٠ بالمئة من تجارة النفط العالمية.

وقال الزعيم الايراني الاعلى اية الله علي خامنئي للتلفزيون الحكومي "يجب أن يعلم أعداؤنا خاصة النظام الصهيوني (اسرائيل) وامريكا وحلفاؤها أن أي نوع من التهديد والهجوم او حتى التفكير في أي عمل (عسكري) سيتم الرد عليه بقوة... الحرس الثوري والجيش وامتنا... سيردون على الهجمات بصفعات قوية وقبضات حديدية."

وقال بانيتا ان العمل العسكري يبقى ملاذا أخيرا من وجهة النظر الامريكية والاسرائيلية وأكد الجهود الامريكية من اجل تشديد العقوبات على طهران.

واضاف قائلا "من المهم لنا ان نتأكد من تطبيق أشد العقوبات.. ضغوط اقتصادية ودبلوماسية.. على ايران لتغيير سلوكها."

"نحن في مناقشات مع حلفائنا فيما يتعلق بالعقوبات الاضافية التي ينبغي فرضها على ايران."

وسئل بانيتا هل يمكن للولايات المتحدة ان تقبل امتلاك ايران لسلاح نووي فقال ان واشنطن اوضحت بجلاء أنه "من غير المقبول أن تطور ايران قدرات نووية."

"فيما يتعلق بما سيحدث مستقبلا.. اعتقد اننا نأمل ألا نصل الى ذلك الحد وان تقرر ايران انها ينبغي لها ان تنضم الى الاسرة الدولية".

من جانبه أكد المرشد الأعلى في إيران آية الله علي خامنئي الخميس بأن طهران "سترد بكل قوتها" على أي عدوان أو تهديد عسكري، وذلك بعدما كثر الحديث عن إمكان تعرضها لضربة عسكرية اثر "مخاوف" الوكالة الدولية للطاقة الذرية من إمكان وجود "بعد عسكري" للبرنامج النووي الإيراني.

ولكن وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا سارع إلى التقليل من احتمالات حصول ضربة، مؤكدا أن شن هجوم عسكري على إيران ستكون له تداعيات خطيرة على المنطقة من دون أن يؤدي حتما إلى وقف البرنامج النووي الإيراني، وذلك بعدما هدد مسؤولون إسرائيليون بشن هجوم عسكري على المنشآت النووية الإيرانية.

وقال آية الله خامنئي في كلمة أمام ضباط في الجيش الخميس أن "على الأعداء وخصوصا الولايات المتحدة وخدامها، والنظام الصهيوني أن يعلموا أن الأمة الإيرانية لا تريد التعدي على أي بلد لكنها سترد بكل قوتها على أي عدوان (عسكري) وحتى على أي تهديد بحيث يدمر المعتدون من الداخل".

وأضاف بحسب نص الكلمة التي نشرها موقعه الالكتروني "على كل من يفكر في شن عدوان على جمهورية إيران الإسلامية أن يستعد لتلقي الصفعات القوية واللكمات الفولاذية من الجيش وحرس الثورة والباسيج".

وأكد خامنئي أيضا أن "الشعب الإيراني ليس شعبا خاملا يقف متفرجا على تهديد القوات المادية العظمى التي ينخرها الدود من داخلها".

بدوره حذر رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني الخميس الماضي الغرب من أن "القوى المتغطرسة يجب أن تعلم أن بعض الألاعيب قد تؤدي إلى الموت".

وتتهم الدول الغربية ايران منذ سنوات بالسعي إلى حيازة السلاح النووي، لكن طهران تنفى دوما تلك الاتهامات بشدة.

وقد حذر الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز الأحد من أن "احتمال شن هجوم عسكري على إيران بات أكثر احتمالا من الخيار الدبلوماسي"، وذلك بعد أن تحدثت الصحف الإسرائيلية عن نقاش يدور حول هذه المسألة داخل الحكومة الإسرائيلية.

غير أن وزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك أعلن أن إسرائيل "لم تقرر بعد شن عملية على ايران".

وتوعد مساعد قائد أركان القوات الإيرانية الجنرال مسعود جزايري الأربعاء الماضي "بتدمير" إسرائيل في حال هاجمت منشآت إيران النووية، مؤكدا أن الرد الإيراني لن "يقتصر على الشرق الأوسط".

وصرح الجنرال جزايري أن "محطة ديمونا (النووية الاسرائيلية) هي اسهل موقع قد نستهدفه وما زال لدينا المزيد من القدرات، واذا حصل أدنى تحرك اسرائيلي (ضد إيران) فاننا سنشهد تدميره.

من الصحافة العالمية

عشرات القتلى والجرحى بمواجهات عنيفة في اليمن

الحزب الحاكم يعلن عن اتفاق وشيك مع المعارضة

□ **صنعاء / CNN**

أكدت مصادر طبية يمنية امس الجمعة، سقوط عشرة قتلى على الأقل، وجرح ما يزيد على ٣٢آخرين، في قصف مدفعي نفذته القوات الحكومية، في "تعز"، جنوب غربي الدولة العربية التي تشهد احتجاجات صاخبة للمطالبة بتنحية الرئيس علي عبد الله صالح.

وقال شهود عيان إن معارك اندلعت في ستة أحياء على الأقل من المدينة، التي بدأ سكانها في النزوح منها بسبب مخاوف من اتساع القتال بين الجيش اليمني ومسلحين منشقين، انضموا إلى صفوف المعارضة.

وبينما أكد مسؤول طبي مقتل ستة مدنيين في قصف نفذته القوات الحكومية مستهدفةً ساحة "الحرية"، حيث يتجمع حشد من أنصار المعارضة، قال أحد سكان المدينة، يُدعى علي الرادمي: "هذا ظلم.. لماذا تقتل الحكومة أناساً أبرياء؟.. إنهم يهاجمون منازلنا ويقتلون أبناءنا."

ولم يمكن لـCNN الحصول على تعليق فوري من جانب المسؤولين في الحكومة اليمنية، بشأن تجدد المواجهات في عدة مناطق بمحافظة تعز، بعد يوم من وصول مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص باليمن، جمال بن عمر، في زيارة تهدف إلى إنهاء الأزمة الطاحنة في البلاد.

وفي وقت سابق الخميس، قال المبعوث الأممي إن زيارته "تأتي لمتابعة الجهود السياسية لخروج اليمن من الأزمة الراهنة"، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، التي أشارت إلى أن بن عمر سوف يلتقي عدداً من المسؤولين في الحكومة والمعارضة، لبحث المستجدات على الساحة الوطنية والسبل المثلى لحل الأزمة.

وأعرب المسؤول الدولي عن أمله في أن تكون زيارته الحالية إلى صنعاء "فرصة لحل القضايا العالقة بين الأطراف السياسية في اليمن"، وقال إنها تأتي في إطار متابعة جهود الأمم المتحدة من أجل التسوية السياسية في الدولة العربية.

وتشهد الجمهورية اليمنية، منذ عدة أشهر، انتفاضة شعبية تطالب برحيل الرئيس صالح، الذي يقود البلاد منذ أكثر من ثلاثة عقود، وانضمت إلى الحركة الاحتجاجية قبائل وقوات عسكرية انشقت عن الجيش، ودعا المحتجون المجتمع الدولي لدعم مطالب الشعب برحيل النظام.

وكان بن عمر قد أطلع مجلس الأمن الدولي، خلال جلسة عقدها لمناقشة الأزمة الحادة في اليمن، في الأسبوع الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، على تطورات الأوضاع في الجمهورية اليمنية، محذراً من تدهور الأوضاع الأمنية بشكل كبير، بسبب المواجهات الدامية بين أنصار ومعارضي صالح.

وبينما لفت المبعوث الأممي إلى أن الحكومة المركزية لم تعد تسيطر على خمس أو ست مقاطعات، إضافة إلى سيطرة الحوثيين على جزء كبير من البلاد في الشمال، فقد شدد على أهمية اتفاق الأطراف اليمنية على خارطة طريق لبدء العملية الانتقالية بشكل منظم وسلمي في أقرب وقت ممكن.

وتأتي زيارة بن عمر إلى صنعاء، بعد أيام على تأكيد الرئيس اليمني تمسكه بالمبادرة الخليجية لإنهاء الأزمة الراهنة في بلاده، وكذلك التزامه بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤، داعياً قوى المعارضة إلى طاولة التفاوض، مؤكداً أنه لا بديل عن الحوار.

وقال صالح، في خطاب بمناسبة عيد الأضحى نقلته "سبأ"، إن الحوار هو المخرج الوحيد والوسيلة المثلى لحل الأزمات، وإنه لا بديل عن الحوار بين جميع الأطراف في إطار الثوابت الوطنية والدستور، بعيداً عن التناحر والاقتتال.

كما اتهم في خطابه القوى السياسية والحزبية ومن يقف وراءها من "القوى الانقلابية والظلامية"، بإيقاف عجلة التنمية، بعدم الاستجابة للمجتمع الدولي، ورفضها لكل المبادرات، و"إصرارها على السير في طريق تعقيد الأزمة"، بحسب قوله.

من جانب اخر أعلن حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في اليمن امس الجمعة عن قرب التوصل إلى اتفاق مع المعارضة البرلمانية حول الآلية الزمنية للمبادرة الخليجية التي تتضمن خصوصا اتفاقا على مرشح واحد لانتخابات رئاسية مبكرة يدير مرحلة انتقالية تستمر سنتين.

وقال الحزب في بيان "اقتربنا من نقطة العبور والنصر محافظين على اليمن.. إننا نكاد نتفق مع إخواننا في المشترك على نقاط تبعدنا عن دائرة العنف والحرب الأهلية"، لافتا إلى أن "الاتفاق هو في صيغته الأولى آلية مزمنة للمبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن" و"جوهر الاتفاق يفضي إلى انتقال سلمي للسلطة وانتخابات رئاسية مبكرة".

وبحسب البيان، فإن من بنود الاتفاق "تشكيل حكومة اتفاق وطني تعمل على إزالة التوتر الأمني وإعادة إعمار المناطق المتضررة وإعادة الثكنات العسكرية إلى موقعها".

وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد أكد مرارا انه لن يوقع المبادرة الخليجية إلا بعد الاتفاق مع المعارضة على الآلية التنفيذية، فيما أكدت قيادات معارضة أن التوقيع على الآلية التنفيذية سيتم في الرياض بعد أن يوقع صالح أو نائبه على المبادرة الخليجية في صنعاء.

سياسة المجلس العسكري تناقض المبادئ التي حاربت الثورة من أجلها

□ **فاينانشيال تايمز**

انتقدت الصحيفة الطريقة التي يدير بها المجلس العسكري الحكم في مصر، وقالت إنها توحي بالعودة إلى النظام السابق، وتتعارض مع المبادئ التي حاربت الثورة من أجلها. وفى افتتاحيتها التي جاء تحت عنوان "قوى الردة"، قالت الصحيفة إن الثورة الأهم في الربيع العربي تواجه مأزقا. فقبل مرور تسعة أشهر، حاز الجيش على الثناء بسبب رفضه فتح النيران على المتظاهرين المطالبين برحيل حسني مبارك. لكن منذ تنحي الديكتاتور، لعب الحكام العسكريون في مصر دوراً أقل بطولية. وبينما أيد المجلس الأعلى للقوات المسلحة الانتقال إلى الديمقراطية، إلا أن المجلس بدأ في التصرف بطريقة توحي بشكل غير مريح بالعودة إلى النظام القديم.

وكان المثال الأوضح على هذا الأسبوع الماضي من خلال ما اقترحه الجيش من مبادئ فوق دستورية التي تجعله غير خاضع للرقابة المدنية، وتسمح له بالتدخل في السياسة حتى بعد إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، واعتبرت الصحيفة أن هذا يمثل تناقضاً مع المبادئ التي حاربت ثورة مصر من أجلها. فقد أثار التأجيل الأخير للانتخابات الرئاسية مخاوف عميقة بشأن نوايا الجيش. ومن ثم فإن المجلس العسكري في حاجة ملحة إلى أن يثبت التزامه بالديمقراطية، ويجب أن يبدأ ذلك بالتراجع عن مطالبه غير المقبولة. وإلى جانب ذلك، فإن أمامه مهمتين الأولى هي ضمان نزاهة الانتخابات البرلمانية القادة، والثانية هي وقف محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. ومضت الصحيفة في القول إن نجاح أي ثورة يعني أن يرى المواطنون حدوث تحسن سريع، وتحقيق العدالة التى كانت غائبة في ظل النظام السابق هي بالتأكيد الطريقة الأمثل لكسب ثقة الشعب المصري، خاصة وأن مبارك نفسه يحاكم محاكمة مدنية.

كما طالبت الصحيفة المجلس العسكري بضرورة مواجهة ارتفاع معدلات الجريمة، قائلة إن عليه أن يضغط من أجل إصلاحات الشرطة التي لم تعد محل ثقة بشكل كبير منذ الثورة، رغم أن هذا سيستغرق وقتا، إلا أنها الوسيلة الوحيدة على المدى الطويل لاستعادة النظام في الشارع المصري. وختمت الصحيفة افتتاحيتها بالقول إنه إذا ظل الحكام العسكريون في مصر مترددين في القيام بمثل هذه التغييرات، فإن حلفاءهم، مثل الولايات المتحدة التي تقدم لمصر مساعدة سنوية، يجب أن تشجعهم على القيام بها.